الجامعة المستنصرية

الكلية: الآداب

القسم: الانثروبولوجيا والاجتماع

المرحلة الرابعة: فرع علم الاجتماع

المادة: علم الاجتماع القانوني

أستاذ المادة: أ.د. بشير ناظر حميد

تسلسل المحاضرة: ١٨

أسم المحاضرة: القانون كإطار للحياة الاجتماعية/١

إن الأشكال الحديثة من فلسفة نظرية التشريع قد قاومت الاختلافات السابقة التي أكدت على أهمية الاستعداد المسبق للعقوبات للاختلافات السابقة التي أكدت على أهمية الاستعداد المسبق للعقوبات المفروضة من الدولة- أي العقوبات الرسمية كالغرامة، الحكم بالسجن، أو التعويض- في حالة عدم الإذعان تكون علاقة هامة لتمييز القانون عن القواعد الاجتماعية الأخرى ولا يغيب عن الذهن ان فلسفة التشريع تفترض وجود ارتباط حيوي ووثيق بين القانون والعقوبات التي تفرضها الدولة لذا فعندما يتحدث رجال القانون عن العقوبات التي يحددها القانون فهم عادة ما يعنون تلك العقوبات المدعومة من الدولة.

ولابد من التأكيد على إضافة انه، كما فعل "أوستن". على أنه عندما سيتوفر عامل التهديد مع تيسر وجود تلك العقوبات بين العلامات المميزة للقانون لا تستلزم الاعتقاد بأن الناس حقيقة يطيعوا القانون بسبب تلك العناصر من القوة المبنية عليها.

والقليل من فلسفة النظريات التشريعية الحديثة يفرض ادعاءات شاملة عن دور عقوبات الدولة في إحكام تأثير القانون في تنظيم السلوك إلا أنه "كما تفهم "هيرليك" Ehrlich الأمر "تجد أن العقوبات المفروضة من الدولة كانت غير ذي حيلة بالحياة الاجتماعية ويقول "هيرليك" Ehrlich أنه من الواضح مع ضخامة حجم العلاقات الشرعية والتجمعات الاجتماعية التي يحيا بها الناس. فمع قليل من الاستثناء نجدهم يؤديوا الواجبات التي تستلزمها تلك العقوبات والتجمعات بشكل واعي. وكقاعدة عامة، فإن التفكير في إلزامهم قرارات المحاكم لا تستوعبه عقول الناس

فهو يلاحظ انهم عادة ما يتصرفون وفقا للعادات أو لتجنب التبعات الاجتماعية او السمعة السيئة- على سبيل المثال- المنازعات، ضياع الشرف فقدان الثقة، عدم الإحساس بالمسئولية في الواقع إن القواعد الفعلية للسلوك (مثلا في القوانين، شرف المهنة، العرف التجاري ربما تختلف او تكون أشد صرامة من قوانين العقوبات المدعوة بقوة الدولة) ويستخدم هيرليك النزاعات ليوضح أن ضغط العقوبات الاجتماعية، كضياع الشرف، ربما يعمل في اتجاه متنافر مع عقوبات الدولة (العقاب على الجريمة) ويصبح أقوى منه إجمالاً فمن الواضح أنه لا يمكن لأحد ان يجزم بشكل موضوعي على ان المجتمع لن يتفكك حتى و إن ضاع عنصر الإلزام الذي تتمتع به الدولة ويزداد شك بعض الكتاب المحدثين في أن قانون الحياة Living law من الممكن أن يسود في تناقض واضح مع قانون الدولة (القانون الوضعي) ويفترض "ليني برجل" Levy Bruhl أن العادات الشائعة في المجتمعات الحديثة المحكومة بالقانون الوضعي هي ضعيفة نسبياً وذلك لفقدان عنصري القوة والاستقرار (solicite) لقانون الدولة.

ويحاول كاتب بريطاني متخصص في تاريخ النزاعات التجارية إظهار أن الأدلة تقترح أن القليل من الأنظمة الخاصة من النزاعات القضائية والتجارية يمكن تطبيقها بدون عقوبات محددة من السلطة الشرعية التي يمكن الاستغناء عنها وإن تكن فقط في الظروف المتوقعة. وعليه فلاختلاف الظروف في بريطانيا في القرن التاسع عشر وبتأثير البرجوازية كان لها نظام شرعي خاص وعقوبات معينه. فكل إجراء له إزمه كذلك الخاصة بقانون الدولة في ظل الحرمان من بعض الامتيازات أو حتى طرد العضو. وكذلك فإن قوة الأسس المهنية في تصارعها مع الأسس الشرعية للدولة حيث ينضم هذا التضارب في شكل توترات حادة تظهر عندما تقوم المحكمة بإلزام صحفي بذكر مصادر معلوماته "القواعد القهرية للأداء المتوافق والذي يبدو ضروريا للأمور المهنية التي تتعارض مباشرة مع مطالب القانون".

وتلك الأمثلة المتنوعة عليها أن تحذر من التعميمي المفرط، حيث توجد أدلة توضح القوة الهائلة لتنظيم القانون المعياري المتشعبة من المصادر الرسمية أو القانونية "القانون يحكم قطاعات هامة من الحياة الاجتماعية مع القليل أو عدم الرجوع إلى أسس صناعة القرار.

ويعتقد هيرليك أن مفتاح فهم ذلك هو إدراك أن الحياة البشرية برمتها تقوم على التجمعات (gesellschofflichen verbande) سواء كانت جماعة رسمية أو غير رسمية من الأنماط المتعددة. فبعض التجمعات. على سبيل المثال - نقابات العمال، شركات رجال الأعمال

والشركات- حيث يتم تعريفها جميعا في شكل أو بإطار رسمي أو تنظيم من خلال قانون الدولة. ويمتلك البعض صفة شرعية يتم التعرف عليها من خلال القانون ككيان مستقل له حقوقه وعليه واجباته. وتشمل تجمعات الحياة الاجتماعية أيضا المجتمعات الواعية (مثل النوادي)، الجماعات العرفية، وتوثيق التعاقدات، الطبقات الاجتماعية، الأحزاب السياسية، الميول الدينية، الأسرة، والأمة أو الدولة. فالقانون هو النظام الداخلي لتلك التجمعات فهو يتكون من القواعد التي توضح لكل عضو في المجتمع موقعه بالضبط وما له من حقوق وما عليه من واجبات تبعاً لذلك الموقع.